

الصناعة الصهيونية في فلسطين * (1918-1948 م)

د. زكريا إبراهيم السنوار **
أ. ربا جمال الزهار ***

* تاريخ التسليم: 2014 / 2 / 1 م، تاريخ القبول: 2014 / 5 / 21 م.
** أستاذ مشارك/ تاريخ حديث ومعاصر / الجامعة الإسلامية/ غزة.
*** باحثة/ تاريخ حديث ومعاصر / غزة.

ملخص:

اهتمت الحركة الصهيونية منذ إنشائها باستلاب فلسطين، وتهويد الأرض، وطرد الإنسان، وتهويد الثقافة، والاقتصاد، ورأت أن التهويد يجب أن يكون بشكل شمولي متكامل؛ لذا سعى الصهاينة إلى امتلاك اقتصاد قوي؛ لأنه أحد أركان الدولة، التي لا بد للمشروع الصهيوني من إنجازها.

إن المفهوم الشامل للمشروع الاقتصادي، جعل الصهاينة يهتمون بالزراعة، والصناعة، والتجارة، وقطاع الخدمات، على حد سواء، وقد تأثرت الصناعة بعوامل عدة، منها: ما هو صهيوني داخلي، ومنها ما هو دولي خارجي، وقد وظّف الصهاينة تلك العوامل؛ لإنجاح الصناعة، وامتلاكها في فلسطين، جزءاً من أجزاء الإحلال الصهيوني محل العربي. تطورت الصناعة الصهيونية في فلسطين، متأثرة بالتطورات السياسية والأمنية والعسكرية في داخل فلسطين، وخارجها، واستغلت أي حدث لخدمة المشروع.

يكثر الحديث عن الأوضاع السياسية في فلسطين ما بين 1918 - 1948 م، والحديث عن الأوضاع الاقتصادية أقل بكثير، ومع ذلك فإنه حديث عام، لا يفصل بين المقدرات والإمكانات العربية والصهيونية؛ الأمر الذي دفع إلى إعداد هذه الدراسة لبيان درجة التغلغل الصهيوني في الصناعة في فلسطين خلال فترة الاحتلال البريطاني، ما بين عامي 1918 - 1948 م.

The Zionist Industry in Palestine from 1918 to 1948

Abstract:

Since its establishment, The Zionist Movement focused on looting Palestine and Judaize the land, culture and economy. This Movement used every means to expel the Palestinians from their land, and they tried to have a powerful economy because this is one of the pillars to establish a Zionist state. Thus they developed agriculture, industry, trading and services sector alike. Industry had been affected by several factors both internal and external, and Zionists utilized these to develop industry and used it as a tool to replace Arabs. Its development was influenced by political, security and military factors.

The Zionists took every opportunity to expel the Palestinians and exploited any event to fulfill their aims.

Many wrote about the political situation in Palestine between 1918-1948 but few wrote about the economic situation. Thus we tried through this paper to write about that era during British mandate.

ارتكز المشروع الصهيوني على ركائز عدة: لإقامة (دولة) على أرض فلسطين، تجمع الصهاينة من بقاع الأرض، وكان من تلك الركائز الاقتصاد، الذي اهتم به الصهاينة كثيراً، وكان للصناعة أهمية كبرى تلي الزراعة، وقد توفرت في فلسطين عوامل عدة أسهمت في إنجاح الصناعة الصهيونية، التي تم تطويرها، بتوظيف المتغيرات الكثيرة والمتلاحقة التي مرت بها فلسطين، ولدراسة الصناعة الصهيونية، لابد من دراسة أبرز مقوماتها، ومعيقاتها، وتطورها التدريجي عبر مراحل تاريخية فاصلة.

أولاً - أبرز مقومات الصناعة الصهيونية في فلسطين ومعيقاتها:

شهدت فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918م)، نهضة صناعية كبيرة، حققت معدل نمو أعلى من مثيله في البلدان المجاورة، وظهر ذلك في زيادة عدد المؤسسات الصناعية، وارتفاع الرأسمال المستثمر، ودخول التقنية الآلية بشكل واسع، وبروز فروع صناعية جديدة، إضافة إلى مساهمة المؤسسات الصهيونية، بشكل لافت للنظر، وإسهامها في خدمة المشروع الصهيوني في فلسطين⁽¹⁾. وكان لذلك التقدم الصناعي، عدداً من المقومات التي أسهمت في توسعه وتطوره.

1. مقومات الصناعة الصهيونية:

أ. المواد الخام:

تكاد تخلو فلسطين من المواد الخام الضرورية للصناعة، كالفحم، والحديد، وغيرها من المعادن اللازمة للصناعات، باستثناء بعض الأملاح المعدنية المتوفرة في مياه البحر الميت؛ لذلك كانت الصناعات الصهيونية في البداية صناعات تحويلية، اعتمدت على المحصولات الزراعية بشكل أساس⁽²⁾. ومع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين حصل الصهاينة على امتياز باستخدام مياه نهر الأردن مصدراً للطاقة الهيدروكهربائية الرخيصة؛ الأمر الذي وفرّ لصناعاتهم ما تحتاج إليه من الكهرباء، كما حصلوا على امتياز آخر سمح لهم باستغلال الأملاح المعدنية من البحر الميت، من بوتاس وبروم، وغير ذلك، والتي أقيمت عليها صناعة الأسمدة، والمواد الكيماوية⁽³⁾؛ الأمر الذي أسهم في تزايد الإنتاج، حتى أصبح يوفر نصف صادرات فلسطين الصناعية عام 1938م، وبسبب قلة الموارد الطبيعية؛ اعتمدت الصناعات الصهيونية على المواد الخام المستوردة⁽⁴⁾.

ب. الأيدي العاملة:

امتازت الصناعة الصهيونية بتدفق مستمر للعمالة الصهيونية ذات الخبرة من خلال

موجات الهجرة الصهيونية، وكان السواد الأعظم من المستوطنين يعملون بالصناعة في البلدان التي جاءوا منها، وبخاصة الذين قدموا من ألمانيا، حيث حُظر عليهم الخروج بأموالهم؛ فاستبدلوها بألات، ومعدات صناعية حملوها معهم إلى فلسطين، وأنشأوا بها مصانع، قصروا العمل فيها على العمال الصهاينة فقط (5). ومن أبرز الصناعات التي أنشأها الوافدون من ألمانيا: صناعة الجوارب، والحقائب الجلدية، والأسنان الصناعية، كما ضمت الموجة التي بدأت عام 1933م، مجموعة من ذوي المواهب الفاتحة في العلوم، والمهن الحرة، كما وصل عدد من العلماء والأطباء، والمحامين (6).

ت. رأس المال:

اعتمدت الصناعة الصهيونية على تدفق رأس المال الأجنبي إلى فلسطين، مما سمح لها بالتقدم خلال وقت قصير بما تسمح به إمكانيات فلسطين الاقتصادية، فبين عامي 1922 - 1939م، تدفق مبلغ 126 مليون جنيه فلسطيني على الحركة الصهيونية في فلسطين، إلا أن الصناعة الصهيونية نالت جزءاً ضئيلاً لم يتجاوز 11% من رأس المال الداخل (7)، وبينما اتجهت الاستثمارات إلى قطاع البناء، والإسكان، وتطورت الصناعة الصهيونية من خلال تمويل الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية، وبازدياد عدد المستهلكين، وتوسع حجم السوق الصهيونية، والحاجة إلى السكن، نما النشاط الصناعي الصهيوني (8).

لا يمكن إغفال دور المؤسسات الصهيونية، في توفير التمويل اللازم للصناعة الصهيونية، فقد قام الكيرن هايسود (الصندوق التأسيسي الفلسطيني) (9) بتأمين المال اللازم، وتوفير الضمانات للقروض التي قدمتها مؤسسات التمويل الأخرى كالبنك الأنجلو فلسطيني للصناعة الصهيونية؛ الأمر الذي انعكس على تطوير الصناعة الصهيونية، لا سيما خلال فترة الحرب العالمية الثانية، كما أسهمت الوكالة اليهودية بما نسبته 40% من التمويل الصهيوني الصناعي (10).

وارتفع رأس المال المستثمر في الصناعة الصهيونية من 600.000 جنيه فلسطيني عام 1921م (11)، إلى 5.371.136 جنيهاً فلسطينياً عام 1933م (12).

ث. الأسواق الداخلية والخارجية:

كانت فلسطين - بعدد سكانها البالغ 750 ألف نسمة عام 1922م - تمثل سوقاً محلية محدودة، كما أن السوق المحلية للصناعة الصهيونية كانت أصغر من ذلك بكثير؛ لاقتصارها على المستوطنين الصهاينة، وفي عام 1935م لم يشتر المواطنون العرب الذين كانوا يمثلون (70%) من السكان سوى 10% من الإنتاج الصناعي الصهيوني (13)، ونتيجة لذلك التفت الصهاينة إلى الأسواق العالمية، لتسويق منتجاتهم بها، وقد ساعدتهم

حكومة الانتداب للوصول إلى تلك الأسواق، بعقدتها الاتفاقيات التجارية مع الخارج باسم فلسطين، ومن الأمثلة على ذلك: الاتفاقية التي عقدها حكومة الانتداب مع سوريا عام 1929م، والتي حددت بموجبها البضائع المصدرة لسوريا، وكانت جميعها من إنتاج المصانع الصهيونية في فلسطين⁽¹⁴⁾.

ج. الخبرة الصناعية:

كانت الغالبية العظمى من الوافدين الصهاينة إلى فلسطين، من ذوي المهارات الصناعية، وبخاصة الذين وفدوا في الموجة الخامسة ما بين (1933 - 1938م)، إلى جانب وجود طبقة عمال مهنية مدربة بشكل جيد على الصناعة؛ مما أسهم في تقدم الصناعة⁽¹⁵⁾. كما انتشرت المدارس الصناعية التي قدمت التدريب المهني للصهاينة في فلسطين، ومنها مدرسة ماكس باين (Meax Bean) في تل أبيب، التي ركزت على أعمال ميكانيكا السيارات، والسباكة، وصناعة الأقفال، والنجارة، والمدرسة البحرية في حيفا، التي قدمت دورات في صناعة السفن⁽¹⁶⁾. كذلك أتاح معهد التخنيون⁽¹⁷⁾ الفرصة اللازمة للطلاب للتدريب العملي من خلال أربعة عشر معملًا⁽¹⁸⁾.

ويتضح بذلك أن الصهاينة اهتموا كثيراً بالبحث العلمي وبخاصة في المجال التقني، ووظفوا الخبرات الصناعية لخدمة المشروع الصهيوني.

ح. المواصلات:

ساعد تواجد أرض فلسطين بين ثلاث قارات (آسيا، وأفريقيا، وأوروبا) في أن تكون مركزاً تجارياً عالمياً، ولذلك كان على الذين يضعون الخطط الاقتصادية، حل مشكلة المواصلات، التي تشكل شرطاً أساسياً للتطور الصناعي والتجاري في فلسطين؛ لأن المواصلات تفتح الأسواق الخارجية للصناعات⁽¹⁹⁾؛ فأنشأت عدداً من الطرق التي ربطت بين مدن فلسطين، وبين فلسطين والدول المجاورة.

كما أسهمت طرق المواصلات الداخلية في تنشيط الحركة الصناعية، والتجارية، حيث كانت الحكومة العثمانية قد عملت على تحسين شبكة الطرق البرية في فلسطين؛ لمقتضيات نقل الجيش والعتاد، في الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918م). وما أن تسلم الاحتلال البريطاني الحكم في فلسطين عام 1918م، حتى بدأ في إصلاح طرق المواصلات القديمة التي خربتها الحرب، وشق طرق جديدة لخدمة جيوشه، والصهاينة في فلسطين⁽²⁰⁾.

خ. الحماية الجمركية:

لم تكن الصناعة الصهيونية في فلسطين قادرة على الاستمرار، والتطور، دون حمايتها

من الرسوم الجمركية المرتفعة، التي وفرتها لها حكومة الاحتلال البريطاني، فتم إعفاء الآلات، والمواد الخام اللازمة للصناعة الصهيونية من الرسوم الجمركية (21)، فلحماية إنتاج شركة مطاحن فلسطين الكبرى ألغت سلطات الانتداب الرسوم الجمركية على القمح المستورد، وفي الوقت نفسه زادت سلطات الانتداب الضريبة على الدقيق الوارد من الخارج (22)، كما أصدرت حكومة الاحتلال البريطاني بتاريخ 15 آب (أغسطس) 1924م، قانون الرسوم الجمركية، الذي أعفى مواد البناء المستوردة من الخارج كالحديد، والخشب، والقرميد، من الرسوم الجمركية. كما تم إعفاء جميع آلات، ومعدات مصنع نيشنر للأسمنت من رسوم الاستيراد، كما أعفت لوازم الإنتاج مثل الفحم المستخدم في الأفران، والبراميل، والأكياس الورقية من الجمارك (23). وبينما أعفت سلطات الانتداب شركة (عيسيس) الصهيونية لحفظ الثمار والخضراوات من الرسوم الجمركية، فقد رفعت التعرفة الجمركية إلى 25% من قيمة جميع أصناف الطعام الذي تصنعه الشركة محلياً (24). كما أعفت سلطات الانتداب الشركات الصهيونية لصناعات المربي، وعصير الفواكه ومشتقاته من دفع رسوم على السكر المستعمل في الصناعة، وعلى الفاكهة المستوردة (25)، بينما رفعت سلطات الانتداب رسوم الاستيراد على المربي لحماية الشركة الصهيونية (26).

د. الطاقة الكهربائية:

اهتم واضعو الخطط الاقتصادية الصهيونية بدراسة المياه، وذلك لإنتاج الكهرباء، التي بدونها لا يمكن للصناعة أن تتقدم.

تم للصهاينة ما أرادوا، وتحقق سعيهم في عام 1921م، عندما منح هيربرت صموئيل بنحاس روتنبرغ (27) امتيازين، الأول امتياز العوجا بتاريخ 12 أيلول (سبتمبر) 1921م، الذي سمح له بإنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة القوة المائية في منطقة يافا، مدة 36 عاماً، أما الامتياز الثاني فكان في منتصف الشهر ذاته (أيلول «سبتمبر») 1921م وهو امتياز نهر الأردن، وروافده الذي سمح بإنتاج الطاقة الكهربائية مدة 70 عاماً، وتوريدها للإنارة، والصناعة، والري، على أن يبدأ العمل بالمشروع في غضون عامين (28).

تمكن الصهاينة من الاستفادة من مشروع روتنبرغ لإنتاج الطاقة الكهربائية، سواء أكان من خلال بناء مستوطنات جديدة على الأراضي الفلسطينية، بعد نزع ملكيتها من أصحابها الفلسطينيين مثل: مستوطنة نهاريم، أم من خلال بناء المصانع التي يتم تشغيلها بقوة الكهرباء؛ وذلك لاستيعاب الوافدين الصهاينة اقتصادياً، بينما حجب عن الفلسطينيين توليد الكهرباء للإنارة، والمقاصد الزراعية والصناعية (29). كما أدى إعفاء المواد والبضائع التي تستوردها شركة الكهرباء الفلسطينية، وإعفاؤها من دفع ضرائب على أرباحها لمدة

طويلة، إلى تدعيم الصناعة الصهيونية⁽³⁰⁾. وتوسيعها وبذلك أصبحت الكهرباء أساس تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، من خلال توفيرها لمتطلبات الطاقة، التي سمحت بالتطورات المتسارعة في مناحي الحياة.

2. أبرز المشكلات التي واجهت الصناعة الصهيونية في فلسطين:

عانت الصناعة الصهيونية في فلسطين من مشكلات عدة، يمكن تلخيص أهمها بالآتي:

أ. ظلت الصناعة الصهيونية حتى عام 1922م، صناعة استهلاكية خفيفة غلب على بعض فروعها الطابع المهني، فقد كانت قليلة المواد الخام، اللازمة لتطور الصناعة مثل: النفط، والفحم الحجري والحديد وغير ذلك؛ مما أدى لارتباط تطور الصناعة بالزراعة، واعتمادها على المنتجات الزراعية⁽³¹⁾.

ب. جاء في نتائج الإحصاء الصناعي، الذي تم إجراؤه، وجمعت نتائجه في عام 1927م، أن الصناعة الصهيونية في فلسطين حتى ذلك العام كانت تعاني من مشكلات أبرزها:

- اعتمدت الصناعة بشكل كبير على العمل اليدوي، وكان استخدام الآلات محدوداً، فقد تم إحصاء 815 محركاً، كان نصفها محركات كهربائية.

- معظم المصانع كانت صغيرة، وهي تطوير لورش حرفية.

- استثمار الأموال في الصناعات كان قليلاً، فكان أعلى حد للاستثمار في معظم المصانع يصل إلى 1.000 جنيه فلسطيني، وكان حوالي 1.5% من المصانع يصل حجم الاستثمار فيها إلى 100.000 جنيه⁽³²⁾.

- تركزت معظم المصانع في صناعة المنسوجات، والغذاء، وبلغت نسبة تلك المصانع 50%، وكان يعمل فيها 40% من العاملين في الصناعة آنذاك.

- تطورت الصناعة الجديدة في حيفا، وتل أبيب، أما في باقي المدن فقد كان التطور بطيئاً، وكانت تلك المدن مجرد سوق تجاري لتلك الصناعات⁽³³⁾.

ت. عانت الصناعة الصهيونية في فلسطين من مشكلة ضيق نطاق السوق المحلية الفلسطينية في مجتمع يعتمد على الزراعة⁽³⁴⁾.

ث. كانت بداية الصناعة الصهيونية في فلسطين عبارة عن استثمارات فردية، وكانت الأمور التي تشجع الاستثمارات الفردية قليلة، وبخاصة وأن فلسطين فقيرة في المصادر الطبيعية⁽³⁵⁾. رافق ذلك مشكلة نقص القروض، والدعم المالي طويل المدى، وطالب ممثلو الاتحادات الصناعية، وأصحاب الصناعات بإنشاء بنك صناعي خاص للصناعة؛ لتقديم

القروض للمشروعات الصناعية، لكن مدير «بنك إيفك» عارض الاقتراح، وفي عام 1933م، أقيم بنك للصناعة، وبنطاق مقلص (36).

ج. قاطع العرب في فلسطين، المنتجات الصناعية الصهيونية في بعض الأوقات، وكان من نتائج ذلك أن أغلق مصنعان صهيونيان أحدهما للكبريت في حيفا، والآخر للطوب في تل أبيب، واشتدت المقاطعة على إثر ثورة البراق عام 1929م (37)، وفي عام 1935م لم يشتر العرب في فلسطين، الذين كانوا يشكلون 70% من السكان سوى 10% من الإنتاج الصناعي الصهيوني (38)، وبلغت المقاطعة ذروتها عام 1936م، حيث تألفت في المدن الفلسطينية، وقراها لجان لمقاطعة التجارة، والصناعة الصهيونية. وفي عام 1946م، تسببت تلك المقاطعة في تقليص حجم الإنتاج الصناعي للأسواق العربية المجاورة، التي كانت خلال سنوات الحرب العالمية الثانية السوق الاستهلاكي الأول للصناعات الصهيونية (39).

ح. ويرى البعض أنه لعدم قدرة السوق المحلية في فلسطين على استيعاب الإنتاج الصناعي الصهيوني، التفت الصهاينة إلى الأسواق الخارجية، وفي السنوات الأولى ركزوا على مصر، وسوريا، إلا أن مصر، وسوريا بدلاً من أن تكونا أسواقاً للصناعة الصهيونية، أصبحتا تصدران إلى فلسطين، من السلع الصناعية أكثر مما تستوردان منها (40)، ففي عام 1937م استوردت فلسطين من مصنوعات مصر، وسوريا بقيمة 750 ألف جنيه فلسطيني، بينما صدرت لهما بقيمة 210 آلاف جنيه فلسطيني فقط (41).

خ. أحد أهم المشكلات المادية التي واجهتها الصناعة الصهيونية في بدايتها: النقص في الإدارة، وضعف الأخذ بالتقنيات الحديثة (42)، والعجز في إيجاد الصناع المهرة (43)، إضافة إلى الافتقار إلى موانئ حديثة، كما تعذر توفير وسائل مواصلات، وتسهيلات مرورية ملائمة؛ مما تسبب في زيادة التكاليف على كاهل أرباب الصناعة، الأمر الذي اضطرهم إلى رفع مستوى الاستثمار للتغلب على العقبات المالية التي واجهتهم (44).

ثانياً - تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين (1918-1948 م) :

تطورت الصناعة الصهيونية في فلسطين، - بعد الحرب العالمية الأولى، ووقوعها تحت الاحتلال البريطاني- تطوراً ملموساً، وكان ذلك تمثيلاً مع سياسة الاحتلال التي عملت على تشجيع الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، فقد كان المستوطنون مزودين بالخبرة الصناعية التي اكتسبوها من البلدان التي قدموا منها، وحملوا معهم إلى فلسطين - إضافة لخبرتهم- رأس المال اللازم لإقامة الصناعة نقداً، وعيناً.

1. الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين عامي (1918-1936 م) :

لعبت السنوات العشر الأولى التي تلت الحرب العالمية الأولى، الدور الأهم والأبرز في تاريخ الصناعة، بل الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، فعلى الرغم من النقص في التمويل، والدعم الرسمي، والحكومي للصناعة الصهيونية في فلسطين، إلا أنها تطورت بشكل كافي، وليس كمي⁽⁴⁵⁾.

تغير وضع الصناعة الصهيونية، مع وصول موجة الهجرة الثالثة (1919 - 1923م) من أبناء الطبقة الوسطى من شرق أوروبا، فانتقلت من صناعة بسيطة إلى صناعة بالمقاييس الحديثة⁽⁴⁶⁾، فتم استيراد الآلات، كما تم البدء باستخدام مولدات كهربائية -تعمل على النفط- في تشغيل عدد من المصانع، و تم تشغيل محطة لتوليد الكهرباء في تل أبيب أشرف عليها بنحاس روتنبرغ عام 1923م⁽⁴⁷⁾، وأسس اتحاد أصحاب الصناعات الصهيونية في يافا⁽⁴⁸⁾، وارتفع عدد المصانع الصهيونية في فلسطين حتى بلغ عام 1921م- حسب الإحصائيات الصهيونية - 1850 مصنعاً (جميعها خاصة)، وقد شغلت 4750 عاملاً⁽⁴⁹⁾، وذلك يعني أن متوسط عدد العاملين في المصنع الواحد 2.5 عامل، وهو ما يتناسب مع المنشأة الصناعية في ذلك الوقت. وبالنظر للمال المستخدم، ولقيمة الإنتاج، يتضح أن من الطبيعي جداً لأي منشأة في عامها الأول ألا تجني أرباحاً، وإن كان هناك ربح فهو قليل.

ارتفع حجم رأس المال المستثمر في الصناعة الصهيونية عام 1923م، إلى 966.548 جنيهاً فلسطينياً⁽⁵⁰⁾. ومن أوائل المصانع الصهيونية التي أقيمت خلال تلك الفترة: المطاحن الكبرى في حيفا، ومصنع إنتاج الملح بعثليت (Atlit)، ومصنع إنتاج الفوسفات في البحر الميت، ومصنع (شيمن) لصناعة الزيوت في حيفا، ومصنع (سلكيت) لحجارة البناء في تل أبيب، ومصنع (محتسبوت عثليت) لحجارة البناء، ومصنع (نيشر) للأسمت في حيفا⁽⁵¹⁾.

ويتضح مما سبق أن الصهاينة ركزوا في تلك الفترة على صناعة الأسمت، ومواد البناء، والأثاث، وذلك تلبية لحاجة المستوطنين الجدد، الذين كانوا بحاجة لكل شيء تقريباً.

وكانت حيفا المركز الصناعي الأول؛ بسبب وجود الميناء فيها، مع تقاطع السكك الحديدية، فمنذ عام 1928م، تركز فيها 9% من المشروعات الصناعية في فلسطين، و 16% من مجموع العاملين في مجال الصناعة، واستثمر فيها ما يعادل 35% من إجمالي الأموال المستثمرة في قطاع الصناعة الصهيونية في فلسطين⁽⁵²⁾، حيث تركز وافدو الموجة الرابعة (1924 - 1931م) من أبناء الطبقة الوسطى في المدن الرئيسية: تل أبيب،

ويافا، والقدس، وحيفا، وقد استثمر الصهاينة أموالهم في مجالات الصناعة، والتجارة، حيث أسست نواة الصناعة الصهيونية فأقيمت مصانع حديثة، مثل: مصنع (عيسى) للمعلبات، ومصنع السجائر في حيفا، و (لوديجيا) للنسيج، ومشروع الكهرباء في طبريا، كما تم تشغيل المصانع التي أسست فترة الهجرة الثالثة مثل: مصنع (شيمون) للزيوت، و (نيشر) للأسمت (53).

واحتلت مدينة تل أبيب مركزاً صناعياً بارزاً، فكان تنوع الصناعات فيها الأعلى بين كل المدن، والمراكز الصناعية الصهيونية في فلسطين، حيث اشتملت عام 1918م على 12 منشأة صناعية (54)، وخلال عام 1924م، أقيم فيها لوحدها 61 ورشة مهنية، عمل فيها حوالي 850 عاملاً، وفي عام 1926م بلغ عدد الورش 170 ورشة، عمل فيها 1780 عاملاً، مع العلم أن حوالي 38% من مصانع تل أبيب كانت تستوعب في المتوسط ما بين (4 - 5) عمال، و 60% استوعبت عشرة عمال، و 2% كانت تستوعب في المتوسط 80 عاملاً فأكثر (55).

كما أدى تنوع إنتاج مدينة يافا، إلى جعلها إحدى أكبر المدن الصناعية وأهمها عند الصهاينة في فلسطين، حيث أنتجت عام 1928م، حوالي 22% من مجموع المنتجات الصناعية الصهيونية في فلسطين، وتركز فيها حوالي 30% من إجمالي الأموال الصهيونية المستثمرة في المجال الصناعي في فلسطين (56)، كما شكلت مدينة القدس إحدى المراكز الأولى للصناعة الصهيونية في فلسطين، حيث أنتجت معظم الصناعات المهنية، والحرفية تقريباً، ما عدا الصناعات الكيماوية (57).

عمل في الصناعة الصهيونية عام 1925م، حوالي ثلث جمهور العمال الصهاينة في المدن، وكانت فروعها الرئيسية تشمل صناعة المواد الغذائية، ومواد البناء، وصناعة النسيج، والطباعة، وصناعة الجلود. فقد تقلص عدد العاملين في معظم المصانع إلى ما بين (10 - 15) عاملاً في المصنع؛ وذلك لنقص الطلب في الأسواق الداخلية المحلية، ولنقص الاستثمارات (58)، حيث بدأت تظهر بوادر أزمة اقتصادية ازدادت حدتها عام 1926م، وعلى الرغم من أن الصناعة الأكثر تضرراً كانت صناعة مواد البناء، إلا أن الصناعات الأخرى تضررت، حيث أغلق حوالي 101 مصنع، معظمها تم تأسيسه في عامي (1924 - 1925م)، منها سبعة مصانع للنسيج، كما تم إغلاق 4 مصانع لصناعة خيوط الخياطة كانت قد أنشئت عام 1924م، واستثمر كل واحد منها حوالي 3.000 جنيه مصري، و في مجال صناعة الملابس تم إغلاق، 27 مصنعاً وإفلاسه، استثمرت فيها أموال بقيمة 23.318 جنيهاً مصرياً (59).

وفي فرع صناعة الجلود أغلق 11 مصنعاً، استثمر فيها مبلغ 3.765 جنيهاً مصرياً، وفي مجال صناعة الأخشاب أغلق 23 مصنعاً، استثمر فيها مبلغ 2.260 جنيهاً مصرياً، وفي فرع الطباعة وصناعة الورق تم إغلاق 5 مصانع، وفي مجال صناعة الأغذية والأطعمة تم إغلاق 20 مصنعاً، استثمر فيها مبلغ 39 ألف جنيه مصري، كذلك تم إغلاق ثلاثة مصانع لصنع السجائر⁽⁶⁰⁾.

بلغ عدد العاطلين عن العمل عام 1927م، حوالي 8000 شخص، منهم 7000 في المدن، وحوالي 1000 في المستوطنات، وهو ما شكل حوالي 35% من نسبة القوى العاملة الصهيونية⁽⁶¹⁾.

عظمت الأزمة الاقتصادية في مدينة تل أبيب؛ لاعتمادها على صناعة مواد البناء التي كانت أكثر الصناعات تضرراً، وكانت الأزمة في حيفا أقل؛ لوجود مشروعات صناعية أخرى لا تعتمد على فرع البناء، حيث كان هناك مصنع (شيمن) للزيوت، والمطاحن الكبرى لإنتاج الدقيق، ومحطة الكهرباء، وقد وفرت تلك المشروعات فرص عمل ثابتة للعمال⁽⁶²⁾، وقد تضرر مصنع (نيشر) بسبب تراجع الطلب على الأسمنت، فطلبت إدارة المصنع من حكومة الاحتلال البريطاني فرض ضريبة على الأسمنت المستورد من الخارج، وفرضت حكومة الاحتلال في عام 1927م، 60 قرشاً على كل طن أسمنت مستورد؛ مما دعم مصنع نيشر، وأصبح إنتاجه يقدر بحوالي 72% من إجمالي احتياجات فلسطين عام 1927م، و 88% من احتياجاتها عام 1928م⁽⁶³⁾؛ الأمر الذي يفسر ارتفاع متوسط حجم الاستثمار في حيفا عام 1927م، مقارنة بالمدن الأخرى، حيث بلغ 3.827.000 جنيه فلسطيني، بينما في تل أبيب 2.483.000 جنيه فلسطيني، وفي يافا 1.693.000، وفي القدس 451.000 جنيه فلسطيني⁽⁶⁴⁾.

الصناعة الصهيونية بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية:

لم تستمر الأزمة الاقتصادية الصهيونية في فلسطين طويلاً فخلال عام 1927م، بدأت الأزمة بالانفراج حيث قامت حكومة الاحتلال البريطاني بدعم قطاع الخدمات العامة، والاستثمار فيها، كما رافق ذلك حدثان مهمان منحاً الاقتصاد الصهيوني الفرصة للنهوض من جديد، أولهما: كان إصدار العملة المحلية (الجنيه الفلسطيني) بدلاً من الجنيه المصري، وبدء التعامل به، وثانيهما: تقديم القروض للصهاينة من البنوك البريطانية الموجودة في فلسطين⁽⁶⁵⁾، كذلك تم إنشاء عدد من المصانع الجديدة، وزادت نسبة التصدير الصناعي للدول المجاورة من أسمنت، وملبوسات، وغذاء؛ مما ساعد على إنعاش الاقتصاد الصهيوني من جديد⁽⁶⁶⁾.

وفي تقرير اتحاد أصحاب الصناعات الصادر في نيسان (أبريل) عام 1928م ورد ما يأتي:

1. زاد عدد العمال في مجال الصناعة عام 1927م، حوالي 1.500 عامل.
2. بلغ إجمالي إنتاج الصناعة الصهيونية في فلسطين عام 1927م، حوالي 1.250.000 جنيه فلسطيني، مقابل 570.000 جنيه عام 1926م.
3. صُدِّرت خلال عام 1927م، بضائع بمبلغ 200.000 جنيه فلسطيني، مقابل 40.000 جنيه عام 1926م.
4. عملت معظم المصانع خلال عام 1926م، نصف يوم، وبالمقابل عملت فترتين عام 1927م⁽⁶⁷⁾.

وبحلول عام 1928م، أعلنت حكومة الاحتلال البريطاني حسب إحصاء لها أجري حول الصناعة الصهيونية في فلسطين لعام 1928م، عن وجود 1.098 مصنعاً، عمل فيها 7.386 عاملاً⁽⁶⁸⁾، في حين ذكرت الوكالة اليهودية⁽⁶⁹⁾ أنه كان تحت ملكية الصهاينة 2.265 مصنعاً، استثمر فيها 1.1 مليون جنيه فلسطيني، وعمل فيها 9.529 عاملاً⁽⁷⁰⁾. رغم أحداث ثورة البراق التي نشبت في آب (أغسطس) 1929م، كانت الصناعة الفرع الأهم من ناحية تشغيل الأيدي العاملة، واستثمار الأموال فيها، ومن ناحية العائدات الصافية التي تدخلها على الاقتصاد الصهيوني⁽⁷¹⁾، وحسب معطيات الإحصاء الذي أجرته الوكالة اليهودية على الصناعات الصهيونية، اتضح أن عدد المصانع بلغ عام 1929م (2.475) مصنعاً وورشة، كان منها 160 مصنعاً، 464 ورشة حرفية، 1.851 ورشة صناعات صغيرة، وقد بلغ عدد العاملين فيها 10.968 عاملاً، ووصل إجمالي الأموال المستثمرة فيها 2,235,000 جنيه فلسطيني، وبلغت قيمة الإنتاج السنوي 2.510.000 جنيه فلسطيني⁽⁷²⁾.

ولقد تركزت المصانع الصهيونية خلال عام (1929م) في مدينتي تل أبيب وحيفا⁽⁷³⁾. وبحلول عام 1933م تطورت الصناعة الصهيونية في فلسطين بشكل لافت للانتباه، وكان العامل الأبرز الذي أسهم في ذلك، هو صعود النازية إلى الحكم في ألمانيا عام 1933م؛ الأمر الذي قاد إلى هجرة صهيونية من ألمانيا إلى فلسطين، كان معظم أفرادها من أصحاب رأس المال، وأصحاب الخبرات العالية؛ مما أعطى الصناعة الصهيونية دعماً على صعيدي رأس المال والخبرات⁽⁷⁴⁾، فبلغ عدد المنشآت الصناعية 3.388 منشأة، وعدد

العاملين فيها 19.595 عاملاً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر فيها 5.371.136 جنيهاً فلسطينياً⁽⁷⁵⁾، وبلغت قيمة منتجاتها 5.352.497 جنيهاً فلسطينياً⁽⁷⁶⁾.

أدت اتفاقية النقل (هاغافارا)⁽⁷⁷⁾ التي وقعتها الحركة الصهيونية مع النازية الألمانية عام 1933م، دوراً بارزاً في استقطاب الوافدين الصهاينة إلى فلسطين، كما أسهمت الإجراءات البريطانية التي رافقت صعود النازية، والتي سمحت بدخول السياح الصهاينة إلى فلسطين وبشكل استثنائي، فدخل ما بين (1933 - 1935م) حوالي 10,300 سائح، ولم يغادروها⁽⁷⁸⁾، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال، فبلغ دخل فلسطين عن طريق البنوك الألمانية بصورة رسمية تنفيذاً لاتفاقية هاغافارا ما بين (1933 - 1936م) ما قيمته 4.7 مليون جنيه فلسطيني، أو ما يعادل 81 مليون مارك ألماني، عدا عن أموال الصهاينة الألمان الواردة من غير ذلك الطريق الرسمي، وعدا الأموال الواردة من مصادر أخرى⁽⁷⁹⁾.

رافق ذلك تغير في وجهات نظر قيادات الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وقيادات الحركة الصهيونية في الخارج حول الصناعة، وبدأ التوجه العملي لدعم الصناعة الصهيونية في فلسطين، حيث تبين لهم أن استيعاب الوافدين الجدد في المجال الصناعي، له تكلفة أقل من استيعابهم في الزراعة، وقد ذكر ديفيد هورويتش⁽⁸⁰⁾: «إن الزراعة تحتاج إلى مبالغ كبيرة من الأموال لدعمها، لكنها لا تجذب رؤوس الأموال الشخصية للاستثمار فيها»⁽⁸¹⁾.

وتبعاً لذلك ارتفعت قيمة الآلات المستوردة من 134.888 جنيهاً عام 1927م إلى 991.892 جنيهاً عام 1935م، التي كانت سنة الذروة من سنوات العمل باتفاقية هاغافارا⁽⁸²⁾. ويؤكد ذلك ما أوضحه تقرير اللجنة الدائمة للانتداب، المرفوع إلى مجلس عصبة الأمم عام 1936م، الذي أكد أن الوضع الاقتصادي في فلسطين تقدم كثيراً عام 1935م، إذ أنشئت مصانع صهيونية جديدة خلال العام متعددة المجالات الإنتاجية⁽⁸³⁾، حتى بلغ عددها 4.050 مصنعاً، ووصل عدد العاملين فيها 20.700 عامل⁽⁸⁴⁾.

يتضح مما سبق أن المقومات الأساسية اللازمة لنشاط الصناعة توفرت لدى الصهاينة في فلسطين، إلا أن الأحداث السياسية، والأزمات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الصهيوني في بعض الأوقات، أثرت وبشكل واضح على تطور الصناعة فيها، فبينما بدأت الصناعة الصهيونية بالنهوض والتقدم بعد الحرب العالمية الأولى، تراجعت خلال عام 1926م؛ بسبب الأزمة الاقتصادية التي مر بها الصهاينة في فلسطين في ذلك الوقت، إلا أنها عادت للنهوض مع وصول موجة الهجرة الخامسة، وقدم الصهاينة من ألمانيا، بعد توقيع اتفاقية هاغافارا عام 1933م⁽⁸⁵⁾.

ساعدت رؤوس الأموال التي وصلت إلى فلسطين بموجب العمل باتفاقية هاعفارا على تقدم مختلف الصناعات، فمع زيادة أعداد الوافدين الصهاينة إلى فلسطين، ارتفع حجم الطلب على المنتجات الصناعية المحلية، والأساسية، ومن بين الصناعات التي أسست وتطورت خلال تلك الفترة: صناعة الحديد، وصناعة المواد الغذائية، وصناعة الأحذية، والبلاط، والأثاث المنزلي، والألعاب، وأدوات التجميل، والأدوات الكهربائية، وصناعة النسيج، وصناعة البويات، وصناعة المطاط، وصناعة مواد البناء⁽⁸⁶⁾، غير أن الإسهام الأبرز لأولئك المهاجرين كان في صناعة المواد الكيماوية، وبخاصة الأدوية⁽⁸⁷⁾.

كما أقيمت مصانع ضخمة لصناعة الأدوات الصحية، والمشغولات المعدنية، إضافة لبدء العمل على إنشاء مصافي البترول في حيفا⁽⁸⁸⁾، مع وصول خط أنابيب النفط العراقي عام 1935م؛ فأصبح الحصول على الوقود ميسوراً، سواء أكان للصناعات التي كانت موجودة، وكانت تعتمد على الفحم، والقليل من الطاقة الكهربائية التي وفرها مشروع روتنبرغ، أم الصناعات الجديدة⁽⁸⁹⁾.

2. الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين (1936 - 1939 م) :

أثرت الثورة الفلسطينية الكبرى التي اندلعت ما بين 1936 - 1939م على تطور الصناعة، وقد ظهر التأثير واضحاً في انخفاض رؤوس الأموال المستثمرة فيها، وانخفاض قيمة الواردات الصهيونية من الآلات الصناعية، كما انخفضت قيمة المواد الأولية المستخدمة في الصناعة الصهيونية من 1,322,846 جنيهاً فلسطينياً عام 1935م، إلى 971,813 جنيهاً عام 1937م⁽⁹⁰⁾.

كما انخفض عدد الوافدين الصهاينة إلى فلسطين⁽⁹¹⁾؛ فتراجعت صناعة البناء الصهيونية المقترنة بالهجرة، وهبط معدل المساحة المخصصة لبناء البنايات المرخصة في المدن الأربع الرئيسية: القدس، ويافا، وتل أبيب، وحيفا، من 101,192 متراً مربعاً عام 1935م، إلى 61,507 متر مربع عام 1936م، وإلى 48,115 متراً مربعاً عام 1937م⁽⁹²⁾. وكان من نتائج ذلك أن هبط الطلب على الصناعات التي تنتج عن البناء، فقد هبط إنتاج الصناعات المعدنية؛ مما اضطر أكبر مصنع لصنع الأدوات المعدنية، وهو معمل فلسطين للسبك والأدوات المعدنية إلى وقف الإنتاج⁽⁹³⁾.

إلا أن النشاط الصناعي ارتفع من جديد عام 1937م، حيث بلغ عدد المصانع الصهيونية 5,612 مصنعة، وعدد العمال 30,186 عاملاً⁽⁹⁴⁾، وبلغ حجم رأس المال المستثمر 4,700,000 جنيه فلسطيني⁽⁹⁵⁾، وبلغت قيمة الإنتاج للعام نفسه حوالي 9,909,000 جنيه فلسطيني⁽⁹⁶⁾. وليس أدل على تقدم الصناعة الصهيونية في ذلك

العام من ارتفاع حجم استهلاك الكهرباء من 6,576,000 كيلو واط عام 1933م، إلى 28,324,000 كيلو واط عام 1937م⁽⁹⁷⁾. فبسبب خبرات الصهاينة القادمين من ألمانيا، وكفاءاتهم، ورؤوس الأموال الفردية التي أحضروها معهم، زاد عدد المنتجات، وتم إضافة أنواع من الصناعات الكيماوية، وصناعة الآلات، والسيارات، والنسيج، والمعلبات⁽⁹⁸⁾، وأوضحت مذكرة للوكالة اليهودية أن المراكز الرئيسية للتنمية الصناعية الصهيونية في فلسطين خلال عام 1937م، كانت موجودة في تل أبيب، وحيفا⁽⁹⁹⁾.

يتبين أن قطاع الصناعة تأثر كثيراً بتراجع حرفة البناء، لكن عدداً من الظروف أسهمت في إعادة النشاط لذلك القطاع، وبخاصة الإمكانيات المادية والعلمية والتقنية التي امتلكها الصهاينة الوافدون من ألمانيا.

إلا أن الاهتمام بإنشاء مصانع جديدة تزايد بصفة خاصة منذ خريف عام 1938م، ذلك أن الأحداث السياسية في تشيكوسلوفاكيا⁽¹⁰⁰⁾، والنمسا⁽¹⁰¹⁾ آنئذ اضطرت عدداً من رجال الصناعة، وخبرائها من الصهاينة هناك إلى البحث عن مجال لنشاطهم الصناعي في فلسطين، فقد تلقت إدارة الصناعة والتجارة التابعة للوكالة اليهودية في فترة تقل عن تسعة أشهر نحو ألف طلب، واقتراح يتعلق بإنشاء مصانع جديدة في فلسطين، وقد تمكن عدد من مقدمي تلك الطلبات من الاستثمار في فلسطين، وعاد مجال الإنتاج الصناعي للاتساع من جديد⁽¹⁰²⁾.

وبذلك يتضح أن الحركة الصهيونية استغلت الظروف الضاغطة على التجمعات اليهودية في أماكن تواجدها كافة لخدمة المشروع الصهيوني.

من ناحية أخرى سعت الوكالة اليهودية لمعالجة الأزمة التي منيت بها الصناعة الصهيونية في فلسطين خلال الثورة الفلسطينية (1936 - 1939م)، فأنشأت بالاشتراك مع بنك إنجلوفلسطين Anglopalestine مصرفاً خاصاً، لمساعدة صغار الحرفيين الصهاينة، ومدهم بالقروض اللازمة لاستمرار بقائهم، كما أنشأت إدارة خاصة بالصناعة، وأكلت إليها القيام بإعداد الدراسات اللازمة للمشروعات الصناعية الجديدة، ومتابعة تنفيذها. وعلاوة على ذلك، قامت بافتتاح عدد من مراكز التدريب الصناعي في فلسطين؛ من أجل إعداد شباب اليبشوف للمهن، وبخاصة الصناعات غير الموجودة في فلسطين⁽¹⁰³⁾.

يتبين مما سبق أن المرحلة الأولى من الثورة أثرت بشكل واضح على الاقتصاد الصهيوني، ومنه الصناعة، لكن أحداثاً خارجية كالتطورات في تشيكوسلوفاكيا والنمسا أعادت للصناعة الصهيونية وزنها، وبخاصة مع بدء تراجع قوة الثورة عام 1938م.

3. الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين (1939 - 1945 م) :

ساعدت الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945م) في دفع عجلة الصناعة الصهيونية إلى طريق التطور، وذلك لما فرضته ظروف الحرب من زيادة الطلب على السلع المحلية سواء أكان من السكان في فلسطين، أم من القوات البريطانية التي تواجدت في فلسطين خلال فترة الحرب، كما كان لتدفق رؤوس الأموال الصهيونية الفردية على فلسطين من جديد أثره على الصناعة، حيث تم استيراد مزيد من الآلات الصناعية من الخارج، وذلك إما لتجديد مصانع قائمة، أو لإنشاء مصانع جديدة⁽¹⁰⁴⁾.

إلى جانب عدد كبير من الآلات التي تم استيرادها بموجب (اتفاقية هعفار) ما بين (1933 - 1939م)، والتي كانت تفوق مستلزمات ذلك الوقت، فأصبحت احتياطاً استراتيجياً للتوسع الصناعي الذي وقع خلال الحرب العالمية الثانية⁽¹⁰⁵⁾. فالتوقف المطلق للاستيراد من الخارج في أثناء الحرب، تسبب في زيادة الحاجة للاعتماد على البضائع والسلع المصنعة محلياً، كما زاد من حجم الإنتاج المحلي في فلسطين، حيث تطلب الأمر إيجاد حلول، وبدائل للمنتجات التي كان يتم استيرادها من الخارج، ومن الأمثلة على ذلك: مصانع صناعة أدوات العمل كالمقارح، والمخارط، والمكابس، وما شابه ذلك التي لم تكن منتشرة قبل الحرب، إلا أنها أصبحت عام 1939م، من أهم مجالات الصناعة الصهيونية في فلسطين حيث أصبح لديهم 40 مصنعاً لصناعة أدوات العمل⁽¹⁰⁶⁾.

إلا أن الازدهار لم يبدأ مع اندلاع الحرب عام 1939م، ففي العام الأول من الحرب ارتفعت الأسعار، وانتشر الاحتكار؛ مما اضطر الحكومة البريطانية إلى فرض رقابة على الأسعار للقضاء على التضخم المالي⁽¹⁰⁷⁾. وفي العام التالي (1940م) كان لدى الصهاينة في فلسطين حوالي 26 ألف عاطل عن العمل، ولكن خلال فترة الحرب ارتفع عدد العمال الذين يعملون في القطاع الصناعي من الصهاينة من 36 ألف عامل عام 1939م، إلى 60 ألف عامل⁽¹⁰⁸⁾ عام 1945م، وبالتالي ارتفعت نسبتهم من 19% من إجمالي عدد العمال الصهاينة في فلسطين عام 1939م، إلى 29% عام 1945م⁽¹⁰⁹⁾. وللتغلب على نقص الأيدي العاملة في بعض الأوقات، كان يتم نقل العمال من فرع البناء، والحمضيات للعمل في فروع الصناعة المختلفة⁽¹¹⁰⁾.

وبينما أسهمت الصناعة الصهيونية بحوالي 80% من إجمالي ناتج فلسطين الصناعي عام 1939م، ارتفعت النسبة إلى 85% خلال السنوات الأخرى من الحرب العالمية الثانية⁽¹¹¹⁾.

أنشئ بتاريخ 25 / 2 / 1941م - وبدعم من حكومة الانتداب البريطاني - «مجلس

المؤن الحربي البريطاني»، الذي عمل على توجيه طلبيات الجيش البريطاني كافة إلى الصناعة الصهيونية، من خلال مكتبه الذي أقيم في مدينة القدس، وكان معظم موظفيه من الصهاينة؛ الأمر الذي دفع اتحاد أرباب الصناعة الصهيونية في فلسطين، لإقامة مكتب خاص للارتباط بمجلس المؤن الحربي، وبالسلطات العسكرية البريطانية (112). ولتلبية الطلبات المقدمة من مجلس المؤن الحربي، تم إعداد طبقة من المهنيين، والصناع المحترفين، عملت على ثلاث فترات في اليوم، وفق جداول محددة: لإنتاج الطلبات (113).

كانت الاستثمارات في قطاع الصناعة الصهيونية خلال سنوات الحرب بواسطة الأموال الصهيونية الشخصية، وليس بواسطة المؤسسات الصهيونية، الأمر الذي أسهم في تطور، قوة الطبقة الرأسمالية الصناعية الصهيونية وزيادتها، في حين استثمرت الشركات، والمؤسسات الصهيونية أموالها في الامتيازات، كشركة الكهرباء، وشركة الفوسفات، كما شاركت في تقديم القروض للصناعة، وإدارة المفاوضات مع السلطات البريطانية لإنجاز بعض الموافقات على مطالب الصناعيين، وإيقاف استيراد البضائع المنافسة، وتخفيض الضرائب (114).

تم إنشاء حوالي 500 مصنع جديد خلال سنوات الحرب، وتركز 60% من الصناعات الصهيونية فترة الحرب في مدينة تل أبيب، وفي حين كانت صناعة البناء هي الفرع الاقتصادي الأهم في المدينة قبل الحرب، فقد تنوعت الصناعات فترة الحرب، فأقيم فيها مصانع كبرى مثل: مصنع (أثا)، ومصنع (فلكن)، ومصنع (مفجر)، وبقيت مدينة القدس على حالها، ولم تتطور؛ بسبب نقص المياه فيها، وصعوبة المواصلات، وظلت تعتمد على الطباعة، وبعض الصناعات البسيطة في مجال الملابس، والأحذية (115). وتطورت مدينة حيفا، بشكل سريع وقت الحرب، وتركزت فيها الصناعات الكيماوية، وصناعة الزيوت، وصناعة الحديد؛ بسبب الحركة التجارية النشطة فيها، وقربها من الميناء (116).

إن ما ميز تطور الصناعة الصهيونية في فلسطين لم يكن بالتحديد ارتباطها بالمجهود الحربي للجيش البريطاني فترة الحرب، وإن لعب الدور الأبرز، حيث سمح بتنوع المنتجات والصناعات؛ مما تسبب في إحراز كثير من الإنجازات (117). لكن ما ميزها هو تطور صناعات حديثة، وكبيرة لم يكن لها قاعدة، أو أساس قبل الحرب (118)، وكان أهمها: صناعة الحديد التي تركزت في صناعة السيارات، والآلات الزراعية، والآلات المصانع، وصناعة الأخشاب، والأدوية، والأجهزة الطبية، والمأكولات وبخاصة المعلبات، والمجوهرات، والألماس، والورق، والكرتون، والكيماويات كصناعة الأسمدة الكيماوية، وصناعة الزجاج، والصناعات البلاستيكية، والأدوات الكهربائية، والصناعات العسكرية وتشمل: الذخيرة والألغام المطلوبة للجبهة الحربية (119)، ولم يكن ذلك ممكن الحدوث لولا

وجود الخبراء الصناعيين، الذين وفدوا من أوروبا لفلسطين فترة الهجرة الخامسة، ووجود طبقة عمال مهنية مدربة بشكل جيد على الصناعة⁽¹²⁰⁾.

شكلت الصناعة الصهيونية في تلك الفترة 85% من إجمالي حجم الصناعة في فلسطين، وتم وضع 35% من حجم الإنتاج لخدمة القوات العسكرية البريطانية، وتم استثمار 10.095.000 جنيه فلسطيني في ذلك المجال⁽¹²¹⁾. وفي فترة الذروة (عام 1943م)، وصل عدد المصانع الكبيرة في فلسطين إلى 2.300 مصنع إضافة إلى المصانع العادية، ووصل حجم الأموال المستثمرة فيها إلى 40 مليون جنيه فلسطيني⁽¹²²⁾.

تميز عام 1944م بالحد من التطور الصناعي، وتقلص الإنتاج والتصدير، حيث بدأ معدل الاحتياجات العسكرية بالهبوط، فقلّ عدد العمال، وعدد أيام العمل، فبدأت تظهر المخاوف في أوساط الصناعيين من اختفاء الازدهار الصناعي مع انتهاء الحرب، لكن النصف الأخير من العام ذاته شهد استقراراً في الوضع الاقتصادي؛ بسبب انتقال العمال من مجال الصناعات العسكرية، إلى مجالات التصنيع المدني كالملابس، والأغذية⁽¹²³⁾.

وفي عام 1945م، توقف الإنتاج العسكري تماماً، حيث قلص مجلس المؤن العسكري طلبياته إلى الحد الأدنى، واقتصرت ذلك على صناعة الأغذية فقط، وظهرت بعض المخاوف من جديد، من أن يتم إغراق فلسطين بالبضائع الرخيصة بعد الحرب، لكن تلك المخاوف سرعان ما تبددت عندما تبين أن السوق الأوروبية المدمرة لن تستطيع إغراق فلسطين بالبضائع بعد الحرب، كذلك أدى رفع الرقابة عن الأسعار التي فرضت في وقت الحرب، وإمكانية استيراد المواد الخام من الخارج إلى تحسن ظروف الصناعة الصهيونية، وساعدها على الانتقال إلى فترة السلم⁽¹²⁴⁾.

أما التصدير الذي توقف بشكل كبير للبلاد التي كان يتواجد فيها الجيش البريطاني، فقد تحول إلى دول أخرى مثل: تركيا، وسوريا، ولبنان، فشركة التجارة الخارجية فتحت آفاقاً جديدة للعلاقات التجارية مع دول أخرى، لم تتعامل معها فترة الحرب، فعادت مبيعات الشركة للازدياد، حتى وصل حجم مبيعاتها في نهاية عام 1945م، إلى 842.600 جنيه فلسطيني⁽¹²⁵⁾.

يتضح مما سبق أن الحركة الصهيونية استغلت الحرب العالمية الثانية بشكل كبير، حيث الحاجة البريطانية لكثير من المنتوجات قريباً من عملياتها في الشرق الأدنى والأوسط، بعيداً عن عمليات النقل من أوروبا أو شرق آسيا، إضافة إلى توقف مصانعها في بريطانيا؛ بسبب العمليات العسكرية ضدها. وقد استفاد الصهاينة من ذلك كثيراً في تطوير صناعاتهم في فلسطين.

4. الصناعة الصهيونية في فلسطين ما بين (1945 - 1948 م) :

أدى انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى تضرر عدد من الصناعات الصهيونية، وبخاصة المتعلق منها بخدمة الأهداف العسكرية البريطانية، وكان التصور أن مستقبل الصناعة الصهيونية في فلسطين يجب أن يسير في خطوط ثلاثة، هي:

- اعتماد الإنتاج على المواد الخام المتوفرة في فلسطين، والبلاد المجاورة.
- دعم الصناعة المبنية على المهارة العلمية حيث الاستيعاب أكثر احتمالاً مع ضآلة تكاليف المواد الخام بالمقارنة بقيمة المنتج، مثل: الكيماويات، والصيدليات، والملابس الجاهزة، وغيرها.
- الاهتمام بالصناعات التي تعتمد على المواد الخام ذات الوزن الخفيف، والحجم المتضائل، كالفراء والماس وغيرها؛ لأن تلك الصناعات لا تتأثر بالمسافة بين مصدر المواد الخام، ومراكز التصنيع.

وكان التخطيط يرمي إلى تخطي الفجوة بين الانتقال بالاقتصاد من مرحلة الحرب إلى آفاق حياة السلام⁽¹²⁶⁾.

حدث هبوط في الصناعة الصهيونية في النصف الأول من عام 1946م؛ بسبب زيادة حجم تشغيل الطاقة الكهربائية؛ وتراجع صناعة النسيج، نتيجة لانفتاح السوق المحلية على البضائع الخارجية، فمع انتهاء الحرب، فُتحت الطرق البحرية على أوروبا؛ ففتحت الأسواق الأوروبية من جديد⁽¹²⁷⁾.

ورغم تضرر عدد من الصناعات وبخاصة صناعة الحديد، التي قل الطلب عليها؛ لأنها كانت تستخدم لأغراض عسكرية حربية، إلا أن الطلب زاد على صناعات أخرى، بانتهاء الحرب كالبناء، والمتعلقة بالحمضيات، فكان النمو بهما يساوي 18% عام 1946م، و28% عام 1947م، وصناعة القطن، والألماس⁽¹²⁸⁾. وتدفقت رؤوس الأموال من جديد من دول أوروبا⁽¹²⁹⁾؛ مما سمح باستيعاب الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة سواء أكان من الوافدين الجدد، الذين قدر عددهم ما بين (15 - 20) ألف مهاجر، أم من الجنود المسرحين من الجيش البريطاني بعد الحرب، والذين قُدّر عددهم بحوالي 27.000 مجند⁽¹³⁰⁾، حتى بلغ عدد العاملين في مجال الصناعة عام 1947م، ما يزيد عن سبعين ألف شخص⁽¹³¹⁾، وبلغ حجم الإنتاج 45 مليون جنيه فلسطيني⁽¹³²⁾.

كان فرع البناء المجال المتصاعد في النمو والازدهار، بعد فترة الجمود في أثناء

الحرب، فعادت نسبة الاستثمار في مجال صناعة مواد البناء إلى ذروتها (133) ، فقد استثمرت عشرة ملايين جنيه عام 1946م، حققت إنجازاً تمثل في بناء ثمانية عشر ألف حجرة في القطاع الصهيوني في الريف، والحضر (134).

وزادت نسبة الاستثمار في صناعة الحديد، في إنتاج السيارات، والأدوات الحديدية التي تحسن إنتاجها (135). كما قام الصهاينة بإنشاء ورش صيانة للعربات المعطوبة التابعة للجيش البريطاني، إضافة إلى محلات بيع قطع الغيار، والأدوات العلمية التي انتشرت لأول مرة في فلسطين (136).

كما ظهرت صناعات جديدة تلائم اتجاه الصناعة في ذلك الوقت -الذي اتجه نحو السلام- تمثلت في مصانع المنتجات الكيميائية، ومصانع للصبغة، كما تطورت صناعة الغزل، وإنتاج حامض الكبريتيك، وغير ذلك، تحقيقاً لسياسة الاكتفاء الذاتي المعتمدة على المنتج محلياً (137).

يُستنتج مما سبق أن الصناعة الصهيونية الحديثة قد تأسست خلال سنوات العشرينيات، وازدهرت وتطورت خلال الثلاثينيات، حتى أصبحت قادرة على إمداد الجيش البريطاني خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945م) ، بمعظم احتياجاته من الصناعات المختلفة، وبعد انتهاء الحرب حاولت الصناعة الصهيونية التركيز على الصناعات التي تلائم مرحلة السلام.

خاتمة:

توصل الباحثان إلى عدد من النتائج، أهمها:

1. لعبت السنوات العشر الأولى التي تلت الحرب العالمية الأولى، الدور الأهم والأبرز في تاريخ الصناعة الصهيونية في فلسطين، فعلى الرغم من النقص في التمويل، والدعم الرسمي، والحكومي للصناعة الصهيونية في فلسطين، إلا أنها تطورت بشكل كافي، وليس كميًا.

2. احتلت مدينة تل أبيب المركز الصناعي الأبرز، فكان تنوع الصناعات فيها هو الأعلى بين كل المدن، والمراكز الصناعية الصهيونية في فلسطين.

3. أرسى الوافدون الصهاينة الألمان، أسس الصناعة الحديثة المتطورة عند الصهاينة في فلسطين، حيث أحضروا رؤوس أموالهم (بموجب اتفاقية هعفارا عام 1933م، بين ألمانيا النازية والحركة الصهيونية) ، على شكل آلات، ومعدات صناعية.

4. استغلت الحركة الصهيونية مرحلة الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945م) ، لتطوير صناعاتها المختلفة، حيث أمرت جيوش الحلفاء، ودول الشرق الأوسط بالصناعات المختلفة.

5. واجهت الصناعة الصهيونية مشكلات عدة، كان أبرزها قلة المواد الخام، والمواد الأولية الطبيعية كالنفط، والفحم الحجري، والحديد؛ مما أدى لارتباط تطور الصناعة بالزراعة واعتمادها على المنتجات الزراعية، كما عانت الصناعات الصهيونية من مشكلة ضيق السوق المحلية الفلسطينية، في مجتمع يعتمد على الزراعة.

الهوامش:

1. طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ص 1107.
2. الجندي، إبراهيم: سياسة الانتداب البريطاني، ص 147.
3. الجندي، إبراهيم: الصناعة في فلسطين، ص 130.
4. بونيه: أرض إسرائيل (عبري)، ص 171.
5. الجندي، إبراهيم: الصناعة في فلسطين، ص 130 - 131.
6. أبو النمل، حسين: الاقتصاد الإسرائيلي، ص 390: ياسين، السيد: الاستعمار الاستيطاني، ج 1، ص 237.
7. ميركورد، كين: الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص 107.
8. ياسين، السيد: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ج 1، ص 239.
9. أسس عام 1920م: ليكون الذراع المالي للمنظمة الصهيونية، تم للوكالة اليهودية عام 1929م، لتمويل إنشاء «الوطن القومي اليهودي» خاصة فيما يتعلق بمجالات الهجرة والاستيطان، وخلق الظروف الملائمة للعمل الصناعي والزراعي، وإيجاد التسهيلات للتعليم، وإنشاء ودعم مؤسسات العمل السياسي، وإنماء المدن والقيام بالمشروعات. (ياسين، السيد: الاستعمار الاستيطاني، ج 1، ص 282).
10. بسيسو، فؤاد: الاقتصاد العربي في فلسطين، ص 680.
11. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 38.
12. حمادة، سعيد: النظام الاقتصادي، ص 309.
13. ميركورد، كين: الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص 105.
14. الجندي، إبراهيم: سياسة الانتداب البريطاني، ص 149 - 150.
15. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 78.
16. Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 702.
17. أول معهد تقني للصهاينة في فلسطين، أسس عام 1912م، في حيفا بهدف رعاية الدراسات العلمية، والتكنولوجية لدى الصهاينة في فلسطين، وتطوير المستوطنات الصهيونية. (Jewish Virtual Library: Technion, www. israel. org).
18. Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: Education in Arab countries, P. 295.

19. جرير، أبراهام: في حقول البناء (عبري)، ص 56.
20. طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب، ص 135.
21. البديري، هند: أراضي فلسطين، ص 360.
22. للمزيد حول استيراد القمح انظر: مرسوم (تنظيم) استيراد الحبوب والزيوت، مجموعة قوانين فلسطين، ج 3، ص 1986.
23. قانون الرسوم الجمركية، مجموعة قوانين فلسطين، ج 1، ص 631، 658.
24. الجندي، إبراهيم: الصناعة في فلسطين، ص 92؛ طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب، ص 1109 - 1110.
25. للمزيد حول نظام استيراد السكر انظر: نظام استيراد السكر، مجموعة قوانين فلسطين، ج 3، ص 1994.
26. بسيسو، فؤاد: الاقتصاد العربي، ص 685؛ طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب، ص 1109.
27. زعيم صهيوني ولد في روسيا عام 1879م، مؤسس شركة الكهرباء الصهيونية في فلسطين، صاحب الشخصية المركزية الأكثر تأثيراً في اليشوف اليهودي، خلال مرحلة الانتداب البريطاني. (عيلام، يغال: ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 467).
28. قانون امتيازات الكهرباء، مجموعة قوانين فلسطين، ج 1، ص 708.
29. جوتمن، يهوشع وآخرون: الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج 6، ص 920 - 923.
30. الهنيدي، سحر: التأسيس البريطاني، ص 258؛ النحال، محمد: سياسة الانتداب البريطاني، ص 88.
31. سعد، أحمد: التطور الاقتصادي في فلسطين، ص 70؛ جلبر، يوآف: وطن جديد (هجرة يهود مركز أوروبا) (عبري)، ص 398.
32. جوزنسكي، تمار: تطور الراسمالية في فلسطين (عبري)، ص 112 - 113.
33. جوزنسكي، تمار: تطور الراسمالية في فلسطين (عبري)، ص 114.
34. سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص 70.
35. جردس، ناحوم: الديمغرافية والاقتصاد (المبادرات الاقتصادية فترة الانتداب البريطاني) (عبري)، ص 295.

36. أهروني، يئير: الاقتصاد والسياسة في إسرائيل (عبري)، ص 165.
37. الجندي، إبراهيم: سياسة الانتداب البريطاني، ص 151 - 152.
38. ميركورد، كين: الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص 105.
39. إلا أن تلك المقاطعة، لم تحقق أهدافها في القضاء على الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، كما أن هناك مجالات صناعية كاملة لم تكن مرتبطة بجمهورية العرب بتاتا مثل: الخمر. (بركائي، حاييم: الأيام الأولى للاقتصاد الإسرائيلي (عبري)، ص 15؛ جوتمن، يهوشع وآخرون: الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 901).
40. الجندي، إبراهيم: سياسة الانتداب البريطاني، ص 149.
41. العجز في الميزان التجاري لم يكن سلبياً؛ لأن جزءاً كبيراً من البضائع المستوردة كانت تستخدم في مجال الصناعة، صحيح أن التصدير قل مقابل الاستيراد لكن حجم السوق المحلية تضاعف، وتضاعفت معه القدرة الشرائية لسكان الاستيطان الصهيوني في فلسطين. (ميركورد، كين: الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص 105؛ برومكين، هشل: الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص 140).
42. ناوور، مردخاي، جلعادي، دان: أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 160.
43. غلب على مهاجري الموجة الثالثة قدوم العناصر الشابة، والانتماء إلى حركة الطليعة التي كانت تقوم بتدريب الشباب على الأعمال التي سيقومون بها في فلسطين، في حين غلب على مهاجري الموجة الرابعة انتمائهم إلى الطبقة الوسطى (تجار، وصناع). (ياسين، السيد: الاستعمار الاستيطاني، ج1، ص 159؛ تسحور، زئيف: جذور السياسة الإسرائيلية (عبري)، ص 58).
- Rosenberg, Mitchell: The story of Zionism, P. 105).
44. Ronall, Joachimo: Industrialization in the middle east, P. 258.
45. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 36.
46. لدور، يسحاق: استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه 1870 - 1952 (عبري)، ص 85؛ الشريف، ماهر: تاريخ فلسطين، ص 136.
47. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 36؛ الجندي، إبراهيم: سياسة الانتداب، ص 135.
48. أُسس في يافا عام 1921م، لخلق نقابة للعاملين في مجال الصناعة، وفي عام 1922م، أعلن ذلك الاتحاد عن نفسه كاتحاد إقليمي لأصحاب الصناعات في فلسطين، ووافق

المؤتمر الصهيوني الثالث عشر في أغسطس (آب) 1923م، وافق على المساهمة بمبلغ 100.000 جنيه مصري، بشرط أن يقدم أصحاب الصناعات في فلسطين مبلغاً موازياً من أجل إنشاء البنك، لكن البنك أقيم بمساعدة صهاينة أمريكا. (دروري، يجائيل: بداية المنظمات الاقتصادية في أرض إسرائيل (عبري) ص 100 - 105).

49. زمين، يهشوع: من حب صهيون إلى أرض إسرائيل (عبري)، ص 60؛ لدور، يسحاق: استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه (عبري)، ص 86؛ أهروني، يئير: الاقتصاد والسياسة (عبري)، ص 162؛ بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 38؛ Ben Porat, Amir: Between class and nation, P. 55.

50. أورد محمد عبد الرؤوف سليم أن عدد المصانع الصهيونية بلغ عام 1923م (276) مصنعاً، وفي رواية أخرى (293) مصنعاً، استوعبت 2231 عاملاً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر فيها 966,548 جنيه فلسطيني، وتتساءل الباحثة هنا هل كان بإمكان المنشآت الصناعية في عام 1923م أن تستوعب المنشأة الواحدة ما يقرب من ثمانية عمال لو افترضنا أن عدد المصانع 276 مصنعاً، وكذلك 7.6 عامل لو افترضنا أن عددها 293 مصنعاً. (سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص 429: الصناعة اليهودية في فلسطين، ص 84).

51. لدور، يسحاق: استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه (عبري)، ص 85؛ بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 38.

52. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 38؛ بغير، جدعون: البنية الصناعية (عبري)، ص 83.

53. لدور، يسحاق: استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه (عبري)، ص 85؛ ناوور، مردخاي، جلعادي، دان: أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 160.

54. الجندي، إبراهيم: الصناعة في فلسطين، ص 13.

55. كرشنايوم، شمشون: تاريخ إسرائيل (عبري)، ص 122.

56. بغير، جدعون: البنية الصناعية لمدن أرض إسرائيل (عبري)، ص 92.

57. بغير، جدعون: البنية الصناعية لمدن أرض إسرائيل (عبري)، ص 87 - 88.

58. ناوور، مردخاي، جلعادي، دان: أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 160.

59. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 50 - 51.

60. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 51 - 52.

61. برومكين، هشل: الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص 110.
62. كرشنابوم، شمشون: تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة (عبري)، ص 122.
63. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 52.
64. جوزنسكي، تمار: تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 115.
65. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 52.
66. ناوور، مردخاي، جلعادي، دان: أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 210.
67. برومكين، هشل: الهجرة والتطور على طريق الدولة (عبري)، ص 112.
68. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 53؛ فلبر، موشيه: الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 12.
69. هناك فرق بين الإحصائيات التابعة لحكومة الانتداب، وإحصائيات الوكالة اليهودية بالنسبة للصناعات، وإحصائيات الوكالة تشمل المحلات الصناعية، والحرف اليدوية، ومحلات القبعات، ومحلات التصليح، والكراجات، ومحلات غسل الملابس، والحلاقة، وغيرها، بينما اقتصرت إحصائيات حكومة الاحتلال البريطاني على المصانع ومحلات الصناعة التي تنتج سلعاً جاهزة للبيع. (الجندي، إبراهيم: الصناعة في فلسطين، ص 90).
70. فلبر، موشيه: الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 12.
71. جلعادي، دان: الاستيطان العبري فترة الهجرة الرابعة (عبري)، ص 206.
72. Palestine, Inc: A study of Jewish Vol. 2, P. 696; Ronall, Joachimo: Indus-trialization in the middle east, P. 258; Ben Porat, Amir: Between class and Nation, P. 55.
73. سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص 429.
74. النقيب، فضل: اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، ص 46.
75. حمادة، سعيد: النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 309.
76. أربل، نفتالي وآخرون: ازدهار وأحداث دموية (عبري)، ص 122؛ حوراني، فيصل: جذور الرفض الفلسطيني، ص 69؛ أبو النمل، حسين: الاقتصاد الإسرائيلي، ص 43 - 44؛ Palestine, Inc: A study of Jewish, Vol. 2, P. 696.
77. وقّعت بين قادة الحركة الصهيونية، وقادة النازية في نيسان (أبريل) عام 1933م،

وكان لها أثرٌ كبير في تطور الاقتصاد الصهيوني، حيث نصت على عدم السماح للصهاينة الألمان المهاجرين إلى فلسطين، بحمل ثرواتهم النقدية معهم، باستثناء ما قيمته ألف جنيه فلسطيني، على أن ترسل بقية أموالهم على هيئة بضائع ألمانية إلى فلسطين من خلال مكاتب هعفارار. (سلمان، سلمان: ألمانيا النازية و القضية الفلسطينية، ص 94 - 95).

78. جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص 118.
79. جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص 273.
80. ديفيد هورويتش: (1899 - 1999م) اقتصادي، محافظ بنك إسرائيل، وصل لفلسطين عام 1920م، وبين عامي (1935 - 1948م) أصبح مسؤول القسم الاقتصادي في الوكالة اليهودية، وكان عضو وفد الوكالة اليهودية إلى مجلس الأمن الدولي لمناقشة قرار تقسيم فلسطين عام 1947م. (عيلام، يغال: ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 170 - 171).
81. فلبر، موشيه: الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 12.
82. حمادة، سعيد: النظام الاقتصادي، ص 321 - 322.
83. سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص 430.
84. جوتمن، يهوشع وآخرون: الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 900.
85. جلبر، يوآف: وطن جديد (عبري)، ص 398 - 399.
86. فلبر، موشيه: الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 13؛ جلبر، يوآف: وطن جديد (عبري)، ص 400 - 402.
87. جلبر، يوآف: وطن جديد (عبري)، ص 403.
88. Ronall, Joachimo: Industrialization in the middle east, P. 260.
89. الجندي، إبراهيم: سياسة الانتداب البريطاني، ص 134 - 135.
90. أبو النمل، حسين: الاقتصاد الإسرائيلي، ص 42؛ حمادة، سعيد: النظام الاقتصادي، ص 322؛ الجندي، إبراهيم: الصناعة في فلسطين، ص 119.
91. خلال أحداث الثورة وتحديداً في تموز (يوليو) 1937م، أصدرت حكومة الانتداب قانون الهجرة المعدل رقم 33 لعام 1937م، وبموجبه وضعت القيود على الهجرة الصهيونية المتدفقة إلى فلسطين، وتبعاً لذلك انخفض عدد الصهاينة الوافدين إلى فلسطين من

61.854 مهاجراً عام 1935م، إلى 10,536 مهاجراً عام 1938م. (الوقائع الفلسطينية، عدد 736، 11 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1937م، ص 10).

92. الجندي، إبراهيم: الصناعة في فلسطين، ص 119.

93. حمادة، سعيد: النظام الاقتصادي، ص 356.

94. سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص 431.

95. أورد البعض أن عدد المنشآت الصناعية بلغ عام 1937م حوالي 1,556 منشأة، وبلغ عدد العاملين فيها 21,964 عاملاً، وبلغ حجم رأس المال المستثمر 11,063,970 جنيهاً فلسطينياً، وبلغت قيمة الإنتاج للعام نفسه 7,891,940 جنيهاً فلسطينياً. (جوتمن، يهوشع وآخرون: الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 901).

96. زمين، يهشوع: من حب صهيون (عبري)، ص 61؛ فلبر، موشيه: الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 13؛

Palestine, Inc: A study of Jewish Arab and British policies, Vol. 2, P. 696.

97. أورد حمادة أن حجم الاستهلاك من الكهرباء عام 1937م بلغ 20,314,114 كيلو وات، وعلل الزيادة الكبيرة في الاستهلاك عامي 1936م و1937م بأن المحلات الصناعية كانت تستبدل القوة الكهربائية المولدة في المحلات نفسها بقوة كهربائية مشتراه من الشركة. (حمادة، سعيد: النظام الاقتصادي في فلسطين، ص 322).

98. كرشنابوم، شمشون: تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة (عبري)، ص 123؛ جوتمن، يهوشع وآخرون: الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) (عبري)، ج6، ص 900.

99. سليم، محمد: الصناعة اليهودية في فلسطين، ص 84.

100. تطلعت الأقلية الألمانية في تشيكوسلوفاكيا عام 1935م، لدولة ألمانية تضمها إليها، خاصة بعد أن عرفت المناطق الصناعية (حيث توجد تلك الأقلية) تحولات كبيرة، وكذلك مع صعود نجم هتلر، وقام كونراد هانيلين بتأسيس حزب السوديت الألمان، الذي فاز بالمرتبة الثانية في انتخابات عام 1935م، فتضاعف الضغط النازي على الحياة السياسية التشيكوسلوفاكية، وفي 23 نيسان (أبريل) 1938م، أذاع كونراد هانيلين بيانات تضمنت مطالبة ألمان السوديت الانضمام إلى الرايخ، ولم يقبل بينين (حاكم تشيكوسلوفاكيا)، في بادئ الأمر لكنه في 4 أيلول (سبتمبر) 1938م، رضخ لطلب الألمان، فأعلن هتلر ضم المناطق المتاخمة لبلاده إلى الرايخ. (الكياي، عبد الوهاب وآخرون: موسوعة السياسة، ج1، ص 752).

101. دخلت القوات الألمانية إلى النمسا في 11 آذار (مارس) 1938م، وأصبحت الوحدة بينهما أمراً واقعاً منذ يوم 13 آذار (مارس) من العام ذاته، واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م، حيث احتلتها قوات الحلفاء، وقسمتها إلى أربع مناطق نفوذ. (الكياي، عبد الوهاب وآخرون: موسوعة السياسة، ج6، ص 616).
102. سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص 433.
103. الجندي، إبراهيم: الصناعة في فلسطين، ص 119 - 120.
104. الجندي، إبراهيم: الصناعة في فلسطين، ص 120.
105. Ronall, Joachimo: Industrialization in the middle east, P. 260.
106. فلبر، موشيه: الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 15.
107. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 67.
108. في بعض الروايات بلغ عددهم 66 ألف عامل عام 1945م. (طهبوب، فائق: الحركة العمالية والنقابية في فلسطين، ص 185).
109. كرشنابوم، شمشون: تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة (عبري)، ص 124: جردس، ناحوم: السياسة الاقتصادية (عبري)، ص 160.
110. جوزنسكي، تمار: تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 123.
111. ميركورد، كين: الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي، ص 103؛ سليم، محمد: الصناعة اليهودية في فلسطين في عهد الانتداب، ص 68 - 69.
112. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 77.
113. جردس، ناحوم: السياسة الاقتصادية للسلطات البريطانية الانتدابية (عبري)، ص 165؛ ناوور، مردخاي، جلعادي، دان: أرض إسرائيل في القرن العشرين (عبري)، ص 377.
114. جوزنسكي، تمار: تطور الرأسمالية في فلسطين (عبري)، ص 131.
115. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 69.
116. أربل، نفتالي وآخرون: أرض ملجأ مقفلة (عبري)، ص 70.
117. فلبر، موشيه: الصناعة في إسرائيل (عبري)، ص 14 - 15؛ أهروني، يئير: الاقتصاد والسياسة (عبري)، ص 166.
118. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري)، ص 79.

119. Lucas, Noah: the modern history of Israel, P. 120- 121; Ronall, Joa-
chiom: Industrialization the middle east, P. 260.
120. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري) ، ص 78؛ سليم، محمد: نشاط الوكالة
اليهودية، ص 434.
121. الشريف، ماهر: تاريخ فلسطين، ص 141.
122. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري) ، ص 69.
123. Polk, William, and others.: Back Drop to Tragedy (The struggle for Pal-
estine) , P. 188.
124. فلبر، موشيه: الصناعة في إسرائيل (عبري) ، ص 15.
125. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية (عبري) ، ص 84.
126. سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص 440.
127. بركائي، حاييم: أيام بداية الاقتصاد الإسرائيلي (عبري) ، ص 15.
128. بركائي، حاييم: أيام بداية الاقتصاد الإسرائيلي (عبري) ، ص 16.
129. أبو النمل، حسين: الاقتصاد الإسرائيلي، ص 39.
130. بركائي، حاييم: أيام بداية الاقتصاد الإسرائيلي (عبري) ، ص 16.
131. أبو النمل، حسين: الاقتصاد الإسرائيلي، ص 43.
132. زمين، يهشوع: من حب صهيون (عبري) ، ص 61.
133. أربل، نفتالي وآخرون: أرض ملجأ مقفلة (عبري) ، ص 68.
134. سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص 441.
135. أربل، نفتالي وآخرون: أرض ملجأ مقفلة (عبري) ، ص 67 – 68.
136. Polk, William and others: Back Drop to Tragedy (The struggle for Pal-
estine) , P. 188.
137. سليم، محمد: نشاط الوكالة اليهودية، ص 441.

المصادر والمراجع:

أولاً- الوثائق:

1. جريدة الوقائع الفلسطينية، ع 736، 11 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1937م.
2. حكومة فلسطين: مجموعة قوانين فلسطين، ج 3، قانون استيراد الحبوب والزيوت.
3. حكومة فلسطين: مجموعة قوانين فلسطين، ج 3، قانون نظام استيراد السكر.
4. حكومة فلسطين: مجموعة قوانين فلسطين، ج 1، قانون امتيازات الكهرباء.
5. حكومة فلسطين: مجموعة قوانين فلسطين، ج 1، قانون الرسوم الجمركية.

ثانياً- الموسوعات العلمية:

1. بسيسو، فؤاد: الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (1920 - 1948م)، الموسوعة الفلسطينية، ق 2، ج 1، بيروت، ط 1، 1990م.
2. طربين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، ق 2، ج 2، بيروت، ط 1، 1990م.
3. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 2، 1989م.

ثالثاً- المراجع العربية:

1. البديري، هند: أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، جامعة الدول العربية، القاهرة 1998م.
2. جريس، صبري: تاريخ الصهيونية 1918 - 1939، ج 2، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، 1986م.
3. الجندي، إبراهيم: الصناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني، دار الكرمل، عمان، ط 1، 1986م.
4. سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين (1922 - 1939م)، منشورات دار الكرمل، عمان، ط 1، 1986م.

5. حمادة، سعيد: النظام الاقتصادي في فلسطين، المطبعة الأمريكية، بيروت، ط1، 1939م.
6. حوراني، فيصل: جذور الرفض الفلسطيني (1918 - 1948م)، شرق برسد، نيقوسيا، ط1، 1990م.
7. سعد، أحمد: التطور الاقتصادي في فلسطين، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، ط1، 1985م.
8. سليم، محمد عبد الرؤوف: نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل 1922 - 1948م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1982م.
9. الشريف، ماهر: تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1985م.
10. طهوب، فائق: الحركة العمالية والنقابية في فلسطين 1920 - 1948م، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط1، 1982م.
11. النقيب، فضل: اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2001م.
12. أبو النمل، حسين: الاقتصاد الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988م.
13. النحال، محمد: سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية، دار الكرمل، بيروت، ط2، 1981م.
14. ياسين، السيد: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين 1882 - 1948م، ج1، معهد البحوث والدراسات العربية، د. ط، 1975م.

رابعاً المراجع الأجنبية المترجمة:

1. عيلا، يغال: ألف يهودي في التاريخ الحديث، عدنان أبو عامر (ترجمة)، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق، ط1، 2006م.
2. الهندي، سحر: التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي (فترة هربرت صموئيل 1920 - 1925م)، عبد الفتاح الصبحي (ترجمة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2003م.

خامساً. الدوريات العربية:

1. سلمان، سلمان: ألمانيا النازية والقضية الفلسطينية، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع31، آذار (مارس) 1974م.
2. سليم، محمد عبد الرؤوف: الصناعة اليهودية في فلسطين في عهد الانتداب، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ع96، تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1922 - ميركورد، كين: الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبي (1922 - 1939م) ، شؤون فلسطينية، ع 17، كانون ثانٍ (يناير) 1973م.

سادساً. المراجع الأجنبية:

1. Ben Porat, Amir: *Between class and Nation (The formation of the Jewish working class in the period before israel's)* , Green wood press, New York, 1986.
2. Lucas, Noah: *The modern history of Israel*, Praeger, New York, 1975.
3. Mathew, Rodric and Akrawi, Matta: *Education in Arab countries of the Near East*, American Council on education, Washington, DC, 1949.
4. *Palestine, Inc.: A study of Jewish, Arab and British policies*, Vol. 1, 2, Yale University, New Haven, 1947.
5. Polk, William and Others: *Back drop to tragedy (The struggle for Palestine)* , Beacon pres, Boston, 1957.
6. Ronall, Joachimo: *Industrialization in the Middle East*, Council for Middle Eastern, Affairs press, New York, 1960.
7. Rosenberg, Mitchell: *the story of Zionism*, Aludwig Lewisohn, Bloch publishing company, New York city, 1946.

مقالات إلكترونية:

1. *Jewish Virtual Library: Technion*, www.us-Israel.org.

سابعاً. المصادر الأجنبية العبرية:

أ. الرسائل الجامعية:

1. جلعاوي، دان: الاستيطان العبري فترة الهجرة الرابعة (1924 - 1929م) ، دراسة اقتصادية سياسية، رسالة دكتوراه في الفلسفة، الجامعة العبرية، القدس، 1968م.

ب. الموسوعات العبرية والمعاجم:

1. أربل، نفتالي وآخرون: أرض ملجأ مقفلة (1939 - 1947م) ، موسوعة الفترات الكبرى في تاريخ أرض إسرائيل، ج7، رفيفيم، 1981م.
2. ازدهار وأحداث دموية (1929 - 1939م) ، موسوعة الفترات الكبرى في تاريخ أرض إسرائيل، ج6، رفيفيم، 1981م.
3. جردس، ناحوم: الديمغرافية والاقتصاد (المبادرات الاقتصادية فترة الانتداب البريطاني) ، موسوعة يهودية زماننا، ج6، ماجنس، القدس، 1980م.
4. جوتمن، يهوشع وآخرون: الموسوعة العبرية (أرض إسرائيل) عامة، يهودية، أرض إسرائيلية، ج6، حفرا، القدس، 1980م.

ت. المراجع العبرية:

1. أهروني، يئير: الاقتصاد والسياسة في إسرائيل، إصدار الجامعة العبرية، القدس، 1991م.
2. بركائي، حاييم: الأيام الأولى للاقتصاد الإسرائيلي، مؤسسة بيالك، القدس، 1995م.
3. أيام بداية الاقتصاد الإسرائيلي، مؤسسة بيالك، القدس، 1990م.
4. برومكين، هشل: الهجرة والتطور على طريق الدولة، إصدار التربية والتعليم، تل أبيب، 1971م.
5. بونيه: أرض إسرائيل.. الاقتصاد والأرض، دبير، تل أبيب، 1989م.
6. بيلين، يوسي: جذور الصناعة العبرية، القدس، 1987م.
7. تسحور، زئيف: جذور السياسة الإسرائيلية، الكيبوتس الموحد، جامعة بن غوريون (النقب)، 1987م.
8. جرتر، أبراهام: في حقول البناء، مؤسسة بيالك، القدس، 1990م.

9. جلبر، يوآف: وطن جديد (هجرة يهود مركز أوروبا واستيعابهم 1933 - 1948م) ، يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1990م.
10. جوزنسكي، تمار: تطور الرأسمالية في فلسطين، مشاريع جامعية (حيفا - إسرائيل) ، 1986م.
11. زمين، يهشوع: من حب صهيون إلى دولة إسرائيل، مراحل بناء البلاد (1882 - 1951م) ، معهد الثقافة، القدس، د. ت.
12. فلبر، موشيه: الصناعة في إسرائيل، القدس، 1996م.
13. كرشنابوم، شمشون: تاريخ إسرائيل في الفترات الأخيرة، إصدار ميشلاف، معهد الثقافة الإسرائيلي، هرتسليا، 1982م.
14. لدور، يسحاك: استيطاننا في البلاد شكله وتاريخه (1870 - 1952م) ، إصدارات أوفك، تل أبيب، 1952م.
15. ناوور، مردخاي، جلعاوي، دان: أرض إسرائيل في القرن العشرين (من الاستيطان إلى الدولة 1900 - 1950م) ، وزارة الدفاع، تل أبيب، 1990م.

ث. الدوريات العبرية:

1. بغير، جدعون: البنية الصناعية لمدن أرض إسرائيل في بداية فترة الانتداب، مجلة كتدر التاريخ أرض إسرائيل واستيطانها، ع 29، يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1983م.
2. جردس، ناحوم: السياسة الاقتصادية للسلطات البريطانية الانتدابية، مجلة كتدرا التاريخ أرض إسرائيل واستيطانها، ع 24، يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1982م.
3. دروري، يجائيل: بداية المنظمات الاقتصادية في أرض إسرائيل في سنوات العشرينيات، مجلة كتدر التاريخ أرض إسرائيل واستيطانها، ع 25، يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1982م.